

Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

اللجنة الدستورية: الشيطان يكمن في التفاصيل



ترجمات

7 ديسمبر 2020

ترجمات



اللجنة الدستورية: الشيطان يكمن في التفاصيل

نشر "معهد الشرق الأوسط" (MEI) دراسة بعنوان (Committee: The Devil in the Detail) Syria's Constitutional Committee: The Devil in the Detail) تحدث فيها الباحثان كرم شعار وأيمن دسوقي عن البطء الشديد في عملية كتابة الدستور السوري، حيث استغرقت عملية تشكيل اللجنة الدستورية بمؤتمر سوتشي (يناير 2018) خمس سنوات من المفاوضات المضنية.

وحمل الباحثان النظام السوري وروسيا المسؤولية عن التأخير، وذلك نتيجة عرقلة العملية السياسية من قبل النظام ريثما يحقق التغييرات التي كان يعمل عليها على الأرض، في حين أظهرت روسيا القليل من الاهتمام بالمسار السياسي بعد أن ساعد تدخلها العسكري في سبتمبر 2015 النظام على استعادة السيطرة على مساحات واسعة من البلاد.

وبعد مرور 18 شهراً على إبرام اتفاقية سوتشي؛ أعلنت الأمم المتحدة رسمياً عن تشكيل اللجنة الدستورية (سبتمبر 2019) من ثلاث كتل هي: هيئة المفاوضات التابعة للمعارضة، وكتلة المجتمع المدني، ووفد النظام السوري. وعلى الرغم من تأكيد الأمم المتحدة بأن عمل اللجنة الدستورية هو جزء من "عملية يقودها السوريون" إلا أن بعض الأطراف الخارجية تدخلت بصورة كبيرة في نمط تشكيل اللجنة واختيار أعضائها، حيث تم تشكيل هئتين رئيسيتين؛ إحداها من 45 عضواً (15 عضو لكل كتلة) لصياغة الدستور، والثانية (تتكون من 150 عضواً) للموافقة على مسودة الدستور.

وتعاني اللجنة الدستورية من عدة مشاكل أبرزها؛ عدم إلزامية قراراتها، وعدم تحديد موعد لإنجاز أعمالها، فضلاً عن اشتراط إجماع أعضاء الكتل الثلاثة لإقرار مسودة الدستور، أو موافقة 75% من الأعضاء في حال تعذر تحقيق الإجماع (ما يعني تحقيق 113 في الهيئة الكبرى و34 في الهيئة الصغرى)، علماً بأنه لم يتم الاتفاق على أي شيء تقريباً منذ الاجتماع الأول للجنة قبل أكثر من عام.

وأظهرت جولات التفاوض السابقة مدى صعوبة تحقيق التعاون بين كتلة النظام وكتلة المعارضة، حيث تباينت أولويات الوفدين وأطروحاتهما بصورة كبيرة، ففي الجولة الأولى (أكتوبر 2019) اقترحت كل من الكتل الثلاثة نقاطاً مختلفة لتكون أساساً للمفاوضات، وخاصة منها وفد النظام الذي أصرّ على إلزام المعارضة بإدانة الإرهاب رسمياً واعتباره جزءاً من "المبادئ الوطنية"، وحينما رفض وفد المعارضة ذلك انهارت الجولة الأولى، كما انهارت الجولة الثانية نتيجة فشل الأطراف الثلاثة في التوصل إلى مبادئ تفاوضية رغم الضغوط التي مارستها الوساطة الأممية، ولم يتم تحقيق أية توافقات في الجولة الثالثة التي تعرقلت أعمالها نتيجة تفشي وباء "كورونا".

ووفقاً للدراسة فإن المشكلة الرئيسية تتمثل في عدم إيمان السوريين بجدوى عمل اللجنة الدستورية، حيث رأى 63 بالمائة من المشاركين في استطلاع أجرته منظمة "اليوم التالي" أن الغرض من اللجنة هو "الالتفاف على المشكلة الحقيقية" و"تمرير الوقت".

وعلى الرغم من عدم جدية النظام في التوصل إلى اتفاق من خلال اللجنة الدستورية، إلا أن كلاً من روسيا وإيران، يأملان في تعويض بعض الخسائر التي تكبداها لأجل بشار ونظامه من خلال التوصل لتسوية سياسية ورفع العقوبات، فيما تضغط كل من الولايات المتحدة تركيا على إبقائها لدفع النظام للتعاون مع الوساطة الأممية، وتدرك جميع الأطراف -باستثناء النظام السوري- أنه لا يوجد حل عسكري للصراع، وهو ما انعكس في تباطؤ وتيرة العنف.

وعمدت الدراسة إلى جمع معلومات عن خلفية جميع أعضاء اللجنة الدستورية (البالغ عددهم 150 شخصاً) من خلال حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، وشهادات الخبراء، وإجراء المقابلات، وذلك للخروج بجملة من النتائج المهمة أبرزها:

1- ضعف تمثيل الأكراد، حيث بلغت نسبتهم 4,7% من مجموع أعضاء اللجنة، أي أقل من نصف نسبتهم من عدد سكان سوريا، وذلك في مقابل تفوق العنصر العربي، مع ملاحظة غياب تمثيل "حزب الاتحاد الديمقراطي"، الذي يمارس أكبر تأثير على الإدارة الذاتية شمال وشرق سوريا، وذلك في مقابل تمثيل "المجلس الوطني الكردي" المنافس بعضوين في اللجنة، ما يمثل 4% من تركيبها، علماً بأن التحركات الأخيرة للروس والأمريكان تركز على توحيد مختلف الأطراف الكردية ودمج حزب الاتحاد الديمقراطي في اللجنة الدستورية.

2- غلبة الأعضاء الموالين للنظام في اللجنة الدستورية، حيث يشكلون 53,3% من اللجنة الصغرى، مقابل 44,4% من المعارضة، فيما يقف عضو واحد (2,2%) على الحياد، وكذلك الحال بالنسبة للهيئة الكبرى، حيث يشكل الموالون للنظام 50%، مقابل 47% من مؤيدي المعارضة، ووقوف أربعة أعضاء (3%) على الحياد. وعلى الرغم من ذلك؛ فإن أياً من الكتلتين اللدودتين لا تقتربان من تشكيل نسبة 75% اللازمة لتمرير الدستور، ما يجبر جميع الأطراف على تقديم تنازلات.

3- هيمنة فئة كبار السن، إذ لا يوجد أي من الأعضاء دون سن 32، فيما يمثل من هم في سن 60 أو أكبر 23%، علماً بأن الفئة الشبابية في سوريا تتمتع برؤى مغايرة عن كبار السن فيما يتعلق بقضايا مصيرية مثل دور الدين وفصل السلطات، ما يعني أن مخرجات اللجنة قد تلبى توقعات الجيل الأكبر سناً، إلا إنها قد تصطدم برفض الأغلبية في حال عرضها على استفتاء وطني.

4- ضعف العنصر النسائي، حيث تم تمثيل النساء بنسبة 27% فقط من الأعضاء، وذلك على الرغم من دعوة الأمم المتحدة لتحقيق تمثيل نسائي لا يقل عن 30%، ولم تحقق جميع الوفود ذلك الهدف، وخاصة لدى هيئة التفاوض التي اقتصر تمثيل المرأة فيها على 14%، بينما ارتفع في كتلة النظام إلى 22%، ووصل إلى 46% من كتلة المجتمع المدني الذي كان للأمم المتحدة دور في تشكيلها.

5- المحاباة الإقليمية: المتمثلة في ضعف تمثيل كل من محافظات؛ حلب، والرقعة، ودير الزور (13%) رغم تمثيلهم ثلث سكان البلاد، ما يمثل خللاً كبيراً في التمثيل المناطقي الذي يميل بصورة أكبر باتجاه دمشق وريفها.

6- التوازن الديني والمذهبي: حيث رأت الدراسة زيادة هامشية للمسيحيين والعلويين على حساب السنة، وذلك عند الأخذ بالإحصاءات الواردة في موقع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

7- ارتفاع مستوى التعليم؛ إذ إن أكثر من 42% من أعضاء اللجنة يحملون شهادات عليا، وهي نسبة أكبر بكثير من نسبة الخريجين في سوريا، علماً بأن 44% منهم من الخريجين في مجال القانون، وهي ميزة مهمة عند التعامل مع المسائل الدستورية، خاصة وأن النسبة ترتفع في هيئة الصياغة الصغرى إلى 51% (23 عضواً).

8- التباين في مناطق الإقامة: حيث يعيش 31% من الأعضاء خارج سوريا نتيجة تنكيل النظام بالمعارضة، فبينما يعيش شخص واحد من كتلة الموالين للنظام خارج سوريا، يرتفع تمثيل الخارج إلى 18 عضواً في كتلة المجتمع المدني و22 عضواً في هيئة التفاوض. علماً بأنه لا يمكن لمعظم المعارضين المخاطرة بالعودة إلى مناطق سيطرة النظام، وحتى المعارضين "الخجولين" الذين حاولوا العودة إلى البلاد كانوا يُعتقلون لدى وصولهم إلى دمشق، في حين عمد النظام إلى مصادرة ونهب ممتلكات الكثير من المعارضين في اللجنة.

وبناء على تلك المخرجات أوصت الدراسة بما يلي:

1- تتمثل الأولوية الأكثر إلحاحاً في إضافة الأكراد إلى عضويتها، خصوصاً أولئك اللذين يتمتعون بتأثير أكبر على الأرض، وتعزيز جهود المصالحة بين الأطراف الكردية.

2- إنشاء آلية مراقبة تسمح للأمم المتحدة بتتبع أية تقارير محتملة حول التهديدات أو المضايقات التي تُوجّه ضد أي من الأعضاء، وتوفير قنوات آمنة لتواصل الأعضاء مع الأمم المتحدة لتجنب لجوء النظام إلى إكراه الأعضاء الموالين بهدف التأثير على الأصوات.

3- ضرورة توضيح التفضيلات الدستورية للشعب من خلال بيانات المسح، والتأكيد على أن تلك التفضيلات تمثل أساس جميع المناقشات المستقبلية، حيث رأى استطلاع "اليوم التالي" أن 64% يفضلون تفويض السلطة للمحافظات، ما يؤكد معلومات سابقة بدعم الأغلبية لفكرة قيام نظام إدارة لامركزي، وذلك في مقابل تركيز عدد كبير من أعضاء اللجنة على ترجيح كفة نظام الإدارة المركزية.

4- دفع أعضاء اللجنة لإعلان التزامهم باللجنة الدستورية باعتبارها وسيلة لإحداث تغيير إيجابي، وذلك بهدف تعزيز جدية الأعضاء وتحقيق الزخم للمسار السياسي، وفي وقت يزداد فيه إحباط أعضاء المعارضة بسبب افتقار اللجنة إلى التقدم واستمرار الأسد في التشكيك بفعاليتها.

5- إشراك المتشككين في عمل اللجنة، وذلك من خلال دعوتهم للمشاركة في النقاشات الجماعية وأوراق العمل وجمع البيانات وإجراء الاستطلاعات، وغيرها من الوسائل التي تؤكد على أهمية تقصي رأي الشعب السوري في تلك المسائل.

وعلى إثر صدور تلك الدراسة؛ اختتمت في العاصمة السويسرية جنيف (4 ديسمبر) أعمال الجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية، بعد خمس جلسات عقدتها الوفود المشاركة دون تحقيق أي تقدم في المناقشات التي تم تأجيلها للجولة الخامسة المقررة في يناير المقبل.

وبينما ركز فريق المعارضة على إنشاء هيئات مستقلة لرعاية شؤون المهجرين واللاجئين والنازحين، وإنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان؛ طالب وفد النظام بتخصيص النقاشات لقضية عودة اللاجئين ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام.

وبدا من الواضح أن وفد النظام قد نجح -للمرة الرابعة- في تمرير اجتماعات اللجنة الدستورية من دون تحقيق أية نتائج تُذكر، ولم يكن من الممكن تبرير تفاؤل رئيس وفد المعارضة بإمكانية الدخول في مناقشة المضامين الدستورية في الجلسة المقبلة، أو تصديق قول أحد أعضائها بأن: "الجلسة الرابعة من اجتماعات اللجنة التي تقام في جنيف السويسرية، أقل سلبية من سابقتها".

علماً بأن تلك التصريحات جاءت متعارضة مع تأكيد الناطق باسم هيئة التفاوض أنه: "لا أوهام لدى الهيئة بتحقيق تقدم كبير، فنحن نعرف طبيعة النظام السوري"، وتأكيد المبعوث الأممي الخاص لسوريا، بيدرسون، على ضرورة: "البحث عن حلول سياسية أخرى لحرب البلاد وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254"، وذلك في اعتراف ضمني بفشل اللجنة الدستورية في تحقيق أي تقدم يذكر.



Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

ترجمات

توفير خدمات الترجمة ونشر التقارير والأبحاث ذات الأهمية السياسية والعسكرية في الشأنين السوري والخليجي.

7 ديسمبر 2020

المركز الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الأيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com